

الإقتصاد الإسلامي في أفغانستان



بقلم : مصطفى حامد - ابو الوليد المصري

مجلة الصمود الإسلامية / السنة الخامسة عشر - العدد (176) | صفر ١٤٤٢ هـ - أكتوبر ٢٠٢٠ م .

02-10-2020

الإقتصاد الإسلامي في أفغانستان

- وفد الإمارة الإسلامية يوضح دور الإقتصاد في إقامة الدولة ودعم تطبيق الشريعة .
- الإمارة إقتصادها إسلامي : يقيم العدالة ويحقق المساواة ويحارب الفقر وينمي الثروات.

– بالإقتصاد السليم نقيم أقوى مشروعات البناء والخدمات الإجتماعية والتعليم والصحة ورعاية كبار السن والعاجزين عن الكسب.

– جميع الحقوق مرجعها الشريعة سواء للمرأة أو الرجل أو أى كائن عاقل أو غير عاقل.

– لا جدوى من التفاوض مع نظام حكم هو ساقط بالفعل وتبحث مكوناته عن طريق الفرار .

تحميل مجلة الصمود عدد 176 : اضغط هنا

كان وفد الإمارة إلى مفاوضات الدوحة الأخيرة، قوياً فى تركيزه على النقاط الأكثر حيوية لأفغانستان . وذلك من أجل ضبط مسيرة التفاوض . لهذا ركز الوفد كأولوية على أن معيار إسلامية الدولة هو تطبيق الشريعة وليس مجرد إسم الدولة.

فنظام الحكم القادم مع الإمارة الإسلامية هو حكم الإسلام . والذى يتحدد بشرط أساسى هو تطبيق أحكام الشريعة فى جميع مناحي الحياة الشخصية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية والدفاعية . فليس الإسلام مجرد كلمة توضع فى نهاية إسم الدولة فتصبح الدولة إسلامية ، سواء أطلقوا عليها جمهورية أو مملكة أو أى شئ آخر . والنتيجة أنه لا مجال مطلقاً للحديث عن تشكيل نظام حكم مشترك بين الإمارة وحكومة كابل. فبينما الإمارة ترى الإسلام تطبيقاً شاملاً متكاملًا فى كافة مناحي الحياة ، يراه النظام العميل مجرد صفة يكفى إصاقها بأى شئ ليصبح إسلامياً.

إقتصاد إسلامى :عدالة - مساواة - تنمية - محاربة الفقر .

وفد الإمارة الإسلامية ، كان رائداً فى توضيح العلاقة بين الدولة الإسلامية والإقتصاد ، ودور الإقتصاد الإسلامى فى إقامة الدولة وتقوية المجتمع والإسهام فى دعم تطبيق أحكام الشريعة.

فالإقتصاد الإسلامى يحقق أهداف الشريعة فى الأموال والثروات العامة :

– **بمنع إحتكار مصادر الثروة** والمتمثلة فى : (مناجم /مياه / أرض/ نفط/ تجارة).

– وظيفة الإمارة الإسلامية **الحفاظ على الثروات** ومنع تبديدها أو التفريط فيها للغير.

- **تنمية الثروة وتحقيق العدالة الإجتماعية** لصالح الجميع ، وضمان عدالة توزيع الثروة العامة ، والمساواة فى إتاحة فرص إكتساب الرزق للجميع .

الإمارة الإسلامية تحقق العدالة فى الإقتصاد :

الثروات العامة تتبع بيت المال الذى تديره الإمارة لصالح المسلمين ، ويضم :

□□ **الثروات الإستراتيجية**، مثل [المناجم / النفط والغاز/ المياه/ الأرض]. 1

□□ **البنية التحتية للإقتصاد** [مثل الطرق والجسور وسدود المياه والكهرباء]. 2

3 - وسائل الإتصال”تليفونات وشبكة إنترنت”، وشبكة النقل العام من قطارات و باصات عامة، وطائرات نقل ومطارات.

- فاحتكار منابع الثروة ، أو البنية التحتية للإقتصاد، محظور تماما - فالناس سواسية فى فرص الإستفادة من عوائدها.

تحميل مجلة الصمود عدد 176 : اضغط هنا

الإمارة مسئولة عن تنمية الثروة العامة :

بواسطة **النهوض بالزراعة** وتوسيع الرقعة الزراعية وتنظيم الري وتوفير مصادر المياه ، لتلبية مطالب الطعام الأساسية لجميع المواطنين . ثم توفير عائد من تصدير فائض الإنتاج الزراعى.

- **الشروع فى بناء قاعدة صناعية** فى أفغانستان بالإستفادة من المصادر الهائلة من الخامات اللازمة للصناعة مثل النفط والغاز والفحم - الحديد - النحاس .. وغيرها.

- **إستخراج وتصنيع وتسويق** الخامات النادرة عالميا مثل اللثيوم والبلاديوم ، وغيرها. وهى مواد حساسة للغاية بالنسبة للصناعات المتقدمة. لذا فإنها ثروة كبيرة للغاية ماليا واستراتيجيا وسياسيا. وفى أفغانستان كميات هى الأعلى دوليا من بعض تلك المواد .

- **إسترداد** مناجم اليورانيوم من المحتلين الإنجليز، والإستفادة منها لصالح الشعب بعد تنقيته وتخصيبه إلى درجة مناسبة قبل تسويقه دوليا. وهى ثروة هائلة ماليا وسياسيا واستراتيجيا.

– إسترداد مناجم الماس والذهب والأحجار الكريمة الأخرى/ والتي تذهب إلى تجار يهود بأسعار شبه مجانية / وإعتبارها ضمن الثروة العامة وتدخل إلى بيت المال لتديرها الإمارة.

– تأسيس بنك على أسس إسلامية بعيدة عن الربا . يشرف على إصدار العملة المحلية ومراقبة سعرها في السوق، والتدخل عند الضرورة . وتقديم قروض للمستثمرين الصغار، والمشاركة في المشاريع الشعبية لتقويتها.

– تشرف الإمارة على جزء هام من التجارة الخارجية والداخلية، لمنع الإحتكار أو التلاعب بالأسعار.

– التعامل الخارجى مع الإقتصاد المحلى يتم فقط عبر قنوات تحددها الإمارة الإسلامية ، وإلا أُعْتَبِرَ تدخلا غير مشروع، ويتم التعامل معه على هذا الأساس.

القضاء على الفقر :

بالسيطرة على الإقتصاد لصالح الشعب يمكن القضاء على الفقر الذى هو أخطر الآفات التى تفتك بأى مجتمع . وهو مانع من تطبيق العديد من الأحكام الشرعية. ويمكن بالإقتصاد القوى إقامة أكبر مشاريع الخدمات الإجتماعية فى كافة المجالات ، خاصة فى التعليم والرعاية الصحية والإجتماعية والإعمار ورعاية كبار السن والعاجزين عن الكسب.

بالإقتصاد القوى نصنع مجتمعا إسلاميا قويا. وإمارة إسلامية قوية يمكنها دعم المسلمين ونصرة الإسلام.

موقع المرأة من المفاوضات :

نجح وفد الإمارة فى تجنب الوقوع فى مجادلة فارغة حول ما يسميه الغرب “حقوق المرأة”. فتلك مسألة حددتها الشريعة التى يخضع لها الجميع - رجالاً ونساءً - وهى شريعة عادلة لا تحابى شخصا أو جنساً ، فالجميع سواسية رجالاً ونساءً بعضهم من بعض. والإختلاف هو فى الوظائف التى إختصهم بها الخالق ، وهذا الإختلاف هو لتكامل وإستمرار النوع الإنسانى ، وليس لتفضيل صنف منهما على الآخر ، لأن الفضل عند الله هو للأكثر تقوى، سواء كان ذكراً أو أنثى . وهو نفس المعيار الذى تنظر به الإمارة إلى الموضوع .

فحقوق الرجل أو المرأة لا نبحث عنها خارج الشريعة المقدسة . وليس من حق أحد أن يضع لنا شريعة أخرى من إختراعه غير تلك التى فرضها الله علينا ، ونتعبد إليه سبحانه وتعالى بها .

أى نقاش حول الحقوق - للمرأة أو الرجل أو أى مخلوق كان عاقلاً أو غير عاقل - مرجعه هو الشريعة .

ونقبل إفتراض حدوث خطأ ، من حيث فهم النص الشرعى ، أو تطبيقه . ضمن هذا المجال يكون النقاش مقبولاً، أما غير ذلك فهو مرفوض تماماً ، بل ويعتبر من نواقض الدين . فليس هناك نقاش حول صحة الحكم الشرعى أو الطلب بتخطيه أو تعديله ، تحت أى تهديد أو إغراء ، لأن ذلك يعنى التخلّى عن الدين بإجماله .

مفاوضات مع نظام ميث :

بشكل عام أوضح وفد الإمارة أنه من أجل مفاوضات واقعية : فإن نظام كابل لا يعنيه الإسلام فى شئ ، ولا تعنيه حقوق المرأة إلا فى حدود مكاسب مادية معينة . وغير ذلك فهو نظام مصنوع من الفساد والظلم ، ويعانى من سكرات الموت تحت ضربات الإمارة الإسلامية ومجاهديها من حركة طالبان.

لهذا ركز وفد الإمارة على أن تقتصر المفاوضات الحقيقية على مصيرالشخصيات الحكومية المشاركة. حيث لا مجال لإضاعة الوقت فى تفاوض زائف مع نظام حكم هو ساقط بالفعل وتبحث مكوناته عن طريق للفرار .

تحميل مجلة الصمود عدد 176 : اضغط هنا

بقلم :

مصطفى حامد - ابو الوليد المصري

المصدر:

مافا السياسي (ادب المطاريد)

www.mafa.world



مافا السياسي
www.mafa.world

**الإقتصاد الإسلامي
في أفغانستان**